مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، **م٢**، **ع٢**، ص ص ٥٣-٧٥ (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)

# التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي

**خورشيد أحمد(*)**

**ترجمة: رفيق يونس المصري**

ثمّ تحدّ كبير يواجه العالم الإسلامي، إنه تحدى إعادة بناء اقتصاده، بما يتناسب مع دوره العالمي، الفكري، والسياسي، والاقتصادي. ماذا يتطلب هذا الأمر؟ هل يتطلب تنمية اقتصادية ترمي إلى "اللحاق" ببلدان الغرب الصناعية، الرأسمالية أو الاشتراكية، تبعًا لميل أو تعاطف معين، أو تبعية سياسية اقتصادية؟ أم أنه يقتضي إعادة بناءٍ اجتماعية اقتصادية شاملة، على هدى نموذج مختلف كلَّ الاختلاف، له فروضه الخاصة، ومثله، ومَمره التنموي، نموذج فريد ذي قيم خاصة به؟ سنحاول أن نرى بعد قليل ما إذا كان العالم الإسلامي واضحًا في هذه المسألة الأساسية أم لا. غير أنه جلي، من الموضوع الذي نقترح معالجته هنا، أن همَّنا الأول لا يتعلق بـ "اللحاق" الفكري. إن هدفنا هو أن نتبين طبيعة تنمية اقتصادية في إطار إسلامي، وخصائص هذه التنمية.

على أن الموضوع يمكن الدخول إليه من عدد من الطرق. فيمكن لأحدهم أن يحاول اكتشاف طبيعة التنمية الاقتصادية وعملياتها، كما تتبدى هي نفسها في مجتمع إسلامي فعلاً، أو

(*) الأستاذ خورشيد أحمد رئيس معهد الدراسات السياسية، في إسلام آباد، ووزير التخطيط والتنمية، ونائب رئيس لجنة التخطيط، في الباكستان، سابقًا وقد درّس علم الاقتصاد في جامعة كراتشي.

وهذا البحث منشور بالانجليزية في دراسات في الاقتصاد الإسلامي، نشر المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م، وهو أحد الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة، ١٣٩٦هـ=١٩٧٦.

على الأقل في مجتمع قارب النموذج بدرجة أو بأخرى. هذا المدخل له بعض المزايا، لكن صلته الوثيقة بوضع العالم الإسلامي صلة محدودة نوعًا ما. وما هو أكثر صلة وإلحاحًا هو الحاجة إلى تجلية المثال الإسلامي للتنمية الاقتصادية، وقياس فارق المسافة بين هذا المثال والواقع الراهن للعالم الإسلامي، وصياغة إستراتيجية أو استراتيجيات ملائمة لمواصلة الجهود التنموية، بحيث يمكن أخيرًا إنشاء نظام إسلامي للحياة. إن صياغة المشكلة على هذا النحو تتصل مباشرة برجل الاقتصاد والتخطيط المسلم. ومن السذاجة الاعتقاد بأن الأجوبة الصحيحة عن هذه المسألة قد وجدت، أو يمكن تطويرها في ورقة واحدة أو عدة ورقات، أو حتى في مؤتمر واحد أو مؤتمرات قليلة. إنه بالبحث المدعوم الذي ينهض به فريق من الاقتصاديين، وبالتفكير الأصيل المستمر، وقبل كل شيء بمقدار كبير من التجربة العملية، نتمكن من اكتشاف النهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية.

لا يجب أن نستبعد إمكان ظهور عدد من المداخل في إطار إسلامي، ويجب أن نكون مستعدين لاختبارها بعناية، وتجريب ما إذا كانت تستحق مثل هذا الوصف. وربما يكون جديرًا بالاهتمام أن نميز بين اقتصاد الإسلام وإسلام (Islamizing) الاقتصاد، وأن نقبل إمكان تعدد المداخل/ النماذج، لكن مع قلب مركزي قوي من الوحدة والانتظام. وما سيأتي إنما هو تأمل شخص واحد في مشكلة هي موضع نقاش، تأمل أعرضه على أنه محاولة صياغة، غرضها الأول تقديم أساسٍ للمناقشة ومزيدٍ من الاستقصاء.

### نقطة الانطلاق

تعاني الأقطار الإسلامية من تخلفٍ اقتصادي واسع الانتشار، يتمثل في عدم استخدام و (أو) قلة استخدام الموارد البشرية والطبيعية، مع ما يترتب على ذلك من فقر، وركود، وتقهقر. حتى تلك الأقطار الغنية بالموارد، تبقى حالة اقتصاداتها متخلفة على العموم. فمستوى المعيشة لرجل من عامة الشعب مستوى منخفض عمومًا. ولئن حافظ بعض الأقطار الإسلامية، خلال العقدين الزمنيين الأخيرين، على معدل نمو متوسط أعلى (أي من معدل النمو المتوسط لكل الأقطار القليلة النمو)، فإن التنمية الاقتصادية كانت قليلة على كل حال[1].

---

(١) انظر **بيرسن، لستر**، *شركاء في التنمية*، لندن: بول مول، ١٩٦٩، ص ص ٢٧-٧٢، والملحق ١، ص ص ٢٣١- ٢٥٣؛ **أمين، جلال أ**، *تحديث الفقر: دراسة في نمو الاقتصاد السياسي لتسعة أقطار عربية*، ١٩٤٥-١٩٧٠م، ليدن: ي.ج. بريل، ١٩٧٤م.

هناك تشوهات بنيوية كبيرة في اقتصادات الأقطار الإسلامية. فأيًا كانت التنمية الجارية، فإنها تساهم فيما تساهم فيه، في زيادة حدَّة هذه التشوهات، وهي التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة، والخلل الخطير في التوازن بين مختلف المناطق الجغرافية، وبين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولاسيما بين الزراعة والصناعة، وعدد من مظاهر الخلل والظلم في المجمَّعات الصناعية والزراعية.

لقد أخفقت معظم الأقطار الإسلامية في أن تكون لها آلة نمو ذاتية، نابعة من داخلها. ألا ترى أن اقتصاداتها تابعة للأقطار الغربية، في عدد من الجوانب، في استيراد المواد الغذائية، والسلع المصنعة، والتكنولوجيا... الخ، من جهة، وفي تصدير موادِّها الأولية، من الجهة الأخرى. ويعاني بعضها من رواسب العلاقات الاقتصادية الاستعمارية، ويبدو أن هذه الاقتصادات إنما هي أمثلة كاملة للعلاقة بين المركز والدائرة المحيطة[٢].

المفارقة العجيبة في العالم الإسلامي هي أنه غني بالموارد، في الوقت الذي هو فيه فقير اقتصاديًا وضعيف. لقد دخل التخطيط الاقتصادي إلى عدد من الأقطار الإسلامية. وبالجملة فإن هذا الفن يعتبر في مستوى متقدم بعض الشيء، فنيجيريا، ومصر، وسورية، والجزائر، وإيران، والباكستان، وماليزيا، واندونيسيا، هي بعض الأمثلة على ذلك، لكن الغالب أن الجهد التنموي في جميع هذه الأقطار يقتفي نماذج النمو التي طورها رجال التخطيط الغربيون، المفكرون منهم والعاملون، و"باعوها" إلى المخططين في الأقطار الإسلامية، عبر الدبلوماسية الدولية، والضغط الاقتصادي، والتغلغل الفكري، وعدد آخر من الوسائل المكشوفة والمغطاة. وأيًا كان مصدر الإلهام، هل هو اقتصادات الغرب الرأسمالية أم النماذج الاشتراكية في روسيا والصين، فإنه لم يبذل أي جهد يستحق الذكر، لإعادة التفكر في القضايا الأساسية لاقتصاديات التنمية، في ضوء مثل الإسلام

---

(٢) انظر **بريبش ر.**، *"نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية"*، نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٦٤. من أجل مراجعة الوضع الشامل للأقطار الإسلامية، انظر **كوك، م.أ.** (محرر): "دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط منذ النهضة الإسلامية الحديثة حتى أيامنا الحاضرة"، لندن: مطابع جامعة أوكسفورد، ١٩٧٠، ص ص٣٧٣–٤٢٧؛ **باستر، جيمس**، *"إدخال المؤسسات الاقتصادية الغربية في الشرق الأوسط"*، **تشاتام هاوس ميموندا**، لندن: مطابع جامعة أوكسفورد، ١٩٦٠، **هرشلاغ، ز.ي**، *"مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط"*، لندن: مطابع جامعة أوكسفورد، ١٩٦٤؛ رابطة العالم الإسلامي، بعض الموارد الاقتصادية للأقطار الإسلامية، كراتشي: منشورات الأمة، ١٩٦١. ومن أجل خلفية شاملة، انظر أيضًا: **كوك، م.أ.**، *"التنميات الاقتصادية"*، في شاخت، جوزيف، وبوسورت، سي بي (محررين)، *تراث الإسلام*، أوكسفورد، ١٩٧٤م، ص ص ٢١٠–٢٤٣.

وقيمه، وإستراتيجيته العالمية. لقد تم اعتماد صيغة ميسرة جدًا للتنمية الاقتصادية، على أنها هي السياسة المثلى: التصنيع. وساد الاعتقاد بأن هذا التصنيع إنما يتوقف أولاً وقبل كل شيء على تكوين رأس المال. وتعلقت الأنظار بالصناعة، على أنها القطاع القائد، وبالاستثمار المتسع فيها على أنه الطريق الملكي إلى الطوباوية التنموية. وثمة طريق سريع إلى حدٍ ما لبلوغ هذا الهدف، هو استبدال الواردات(*) ويعتمد هذا المدخل على صيغ موسعة ومنقحة لنموذج هارود- دومار للتخطيط الاقتصادي الكلي(٣). وبحسب هذا المدخل، تتوقف إمكانات النمو على عمل "ثغرتين": "ثُغْرة الادخار" الأهلي، و "ثُغْرة ميزان المدفوعات"، ويمكن سد هاتين الثُغرتين بتميمةٍ واحدة: المساعدة الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى تلك الأقطار التي لم تكتتب ظاهرًا بنماذج النمو الغربية، وزعمت أنها تتبع نوعًا من النهج الاشتراكي في التنمية، قد اتخذت إستراتيجية مماثلة، محورها رأس المال والمعونة، ويسند كلا نموذجي كالسكى ولانج إلى الاستثمار دورًا مركزيًا في التنمية. ولقد أوغلت السياسة الاقتصادية الدولية لروسيا في هذا المدخل بالذات(٤).

وهناك دراسة مقارنة لسياسة التنمية، وللأداء الاقتصادي الفعلي في الأقطار الإسلامية، تبين أن إستراتيجية المحاكاة قد فشلت في تحقيق ما وعدت به.

ما صلة هذه السياسة وهذه التنميات الحالية بالإسلام؟ ربما يصح القول بأن تلك السياسات التنموية تكاد تكون محايدة أمام الإسلام. ونحن نرى أن الإسلام كلما كان معنيًا، لا يمكنه أن يقف محايدًا أمام التنمية الاقتصادية. لكن ليس من البديهي أن نؤيد، والكلام عام، أن صانعي السياسة قد استلهموا شيئًا مذكورًا من الإسلام، وحاولوا ترجمة معاملاته الاقتصادية في سياسات التنمية، برغم

---

(*) أي إحلال المنتجات المحلية محل الواردات من الخارج.

(٣) انظر **هرشلاغ، ز.ي**، *"نماذج النمو في الشرق الأوسط"*، في كوك، م. أ (محرر)، *دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط*، سبق ذكره، ص ص ٣٧٣-٣٩٦، **ميردال، غونار**، *المأساة الآسيوية، تحقيق في فقر الأمم*، لندن: آلن لين، ١٩٦٨، المجلد ٣، الملحق ٣، ص ص ١٨٤٣- ٢٠٠٣.

(٤) مصر (١٩٥٨-١٩٧٠) وسوريا تمثلان هذه الفئة. انظر **لانج، أوسكار**، *تخطيط التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي*، القاهرة: البنك المركزي المصري، ١٩٦١، **فالكوفسكى، مكسلو**، "الاقتصاديون الاشتراكيون والأقطار النامية"، *المجلة البولونية وارسو*، المجلد ١٠ (آذار- مارس- ١٩٦٧)، أعيد طبعه في شافر، هـ، غ. وبربيل، جان، س. (محررين)، من التخلف إلى الوفرة. وجهات نظر غربية، وسوفياتية وصينية، نيويورك: ابليتون سنتشورى كروفتس، ١٩٦٨.

بعض الشعارات المرفوعة هنا وهناك. فالسياسات الحالية كانت قليلة الصلة أو معدومة الصلة بالإسلام، مع ما نتج عن هذا من إخفاق اقتصادات العالم الإسلامي في التحول نحو الإسلام، ومن تفاقم مظاهر التشوه والتفاوت الموروثة من الفترة الاستعمارية وما بعدها، على العموم(٥).

إن استعراض الأدب المتصل بالإسلام والتنمية يدلنا على أن المناقشة، حتى ما كان منها على المستوى الأكاديمي (= المَجْمَعي)، إنما تدور حول نقاط قليلة ليس لها إلا مدلول عام. فالكتَّاب الغربيون(٦) غالبًا ما أنعموا النظر في "القدرية" المزعومة في المجتمع الإسلامي، وفي انعدام "دافع الإنجاز". والكتَّاب المسلمون حاولوا بيان أن الإسلام مُزّود بكل العناصر اللازمة للتنمية الاقتصادية. وهناك عمل من الأعمال قام به صاحبه لاقتراح الأهداف الواسعة للجهد الاقتصادي، وللمبادرة إلى إعلان أن الإسلام يقتضي أن يلتزمه الفرد والمجتمع(٧).

---

(٥) انظر **أمين، جلال**، أ.، *تحديث الفقر*، سبق ذكره، الجامعة الإسلامية، تقرير اللجنة الاقتصادية، كراتشي، ١٩٦٤ (على الآلة الناسخة).

(٦) انظر **واردنبرغ، ج. د .ج**، "مذكرات في الإسلام والتنمية"، *مجلة اكسشينج* (هولندا)١٩٧٣، ص ص٣-٤٥، أَلْفِيان: "الدين ومشكلة التنمية الاقتصادية في اندونيسيا"، *مجلة اندونيسيا*، العدد٩ (١٩٧١)، ص ص ١٦-٢٦، **غرتز، كليفورد**، *"التحديث في المجتمع الإسلامي: حالة اندونيسيا"*، في بلاً، **روبرت ن**. *الدين والتقدم في آسيا الحديثة*، نيويورك: فرى برس، ١٩٦٥، ص ص٩٣-١٠٨؛ رودنسون، مكسيم، *الإسلام والرأسمالية*، لندن: آلن لن، ١٩٧٤م. ومن أجل دراسة تجريبية حديثة فيها تقويم للعلاقة بين الدين والاقتصاد والتنمية الاجتماعية، انظر **آدلمان، إرما وموريس، وسنتاياتافت**، *النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في الأقطار النامية*، مطابع جامعة ستانفورد، ١٩٧٣، ص ص٣٨-٣٩. قارن آراء بعض العلماء المسلمين، مثال: **فضل الرحمن**، *"أثر الحداثة على الإسلام"*، في جورجي، ادوراد ج. (محرر)، *التعددية الدينية والاتصالات العالمية*، **ليدن: ي.ج. بريل**، ١٩٦٩، ص ص٢٤٨-٢٦٢، **وأركون، محمد** *"الإسلام أمام التنمية"* ورقة منسوخة على الآلة الكاتبة وزعت في المؤتمر الأوروبي حول العلاقات بين الشرق والغرب (تشرين الثاني-نوفمبر-١٩٧٤).

(٧) انظر **المودودي، أبو الأعلى**، *"مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي ومقاصده"*، في **المودودي** : *معاشيات الإسلام*، لاهور: المنشورات الإسلامية، ١٩٦٩، ص ص١٤١-١٦٤، **صديق، م.ن.** *بعض ملامح الاقتصاد الإسلامي*، لاهور: إسلامك ببليكيشن المحدودة، ١٩٧٠ (الفصل٣: "المعيار القرآني"، ص ص ٢٧-٤٠)، **شابرا، م. عمر**، *نظام الإسلام الاقتصادي*، لندن: المركز الثقافي الإسلامي، ١٩٧٠. من أجل مراجعة مختصرة وأمينة في آن معًا للأدب المعاصر في الاقتصاد الإسلامي، انظر **صديقي، م.ن.**، *"استعراض الأدب المعاصر في الاقتصاد الإسلامي"*، ورقة على الآلة الناسخة مقدمة إلى المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي المنعقد في مكة (شباط - فبراير - ١٩٧٦)، ص ص٢٠-٢١ وص ص ٧٠-٧٣.

إذا استثنينا محاولة أو محاولتين من الأعمال التي لا تزال رائدة، لا نجد أي جهد جاد قد بذل لإبراز آثار هذه الأهداف على إستراتيجية التنمية وسياساتها[٨]. وفوق ذلك فإن أثر العمل الذي تم حتى الآن يكاد لا يرى على عمليات التنمية الحالية. وكل الدلائل تشير إلى أن الحركة الحالية في اتجاه التنمية محرومة كل الحرمان من استلهام مبادئ الإسلام. ولئن دخل الإسلام في الصورة، فذلك في مرحلة متأخرة، وعلى الغالب في أحد الشكلين التاليين:

( أ ) بعض الناس يستحضرونه في المناظرة لإضفاء الشرعية على بعض السياسات.

(ب) ويستخدمه آخرون مرجعًا لنقد بعض السياسات والتنميات الحالية.

ومع ذلك فهناك نقطة برزت بروزًا ظاهرًا في هذه المناظرة أو المناقشة. وهي أن الهم الأول للإسلام إنما هو تشجيع التنمية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، دون الاستخفاف بمتطلبات هذه العدالة.

**مدخلنا: الفروض والالتزامات**

المهمة الأولى لأية نظرية من نظريات التنمية هي فحص وشرح طبيعة عمليات التنمية والعناصر المسؤولة عنها، واستجلاء وتحليل العوائق الرئيسة أمام التنمية في وضع معين ومحاولة وصف آثر الطرق والوسائل وأنجعها لإزالة تلك العوائق، ولتحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية الاقتصادية.

وغني عن البيان أن مثل هذا الجهد يجب بذله بصرامة العلم وتجرد العلماء. على أن من الحماقة أن يفترض أن هذا التنظير يمكن أن يأخذ مجراه في جو من الموضوعية الإيجابية والحياد التقويمي الكامل. ذلك أن غالبية الفكر الاقتصادي الذي يتظاهر بالحياد القيمي، إنما ينكشف، بالفحص الدقيق، شيئًا آخر. ومع ذلك فإن نتيجة هذا المدخل هي أن فروضه القيمية تبقى خفية، تبقى ضمنية، فتكون بذلك غير قابلة للتقويم بطريقة عادية[٩]. وهذا جائر وغير لائق. وإننا نتفق

(٨) حاولت الجماعة الإسلامية في الباكستان أن تقدم إستراتيجية بديلة في بيانها لانتخابات عام ١٩٧٠. إنه مختصر ولكنه محكم وعميق. وحاولت لجنة البرنامج الاقتصادي للجماعة الإسلامية في الباكستان إعداد كشف أشمل لإستراتيجية الإسلام الاقتصادية. انظر (الأزمة الاقتصادية المعاصرة وإستراتيجية الإسلام الاقتصادية)، لاهور: الجماعة الإسلامية الباكستانية، نيودلهي (١٩٧٠). وهناك أطروحة دكتوراه حديثة تبذل جهدًا مماثلاً في سياق مشكلات هندسة البيئة. انظر **حسيني، س. وقار أحمد**، مبادئ تخطيط نظام هندسة البيئة في الثقافة الإسلامية: قانون، سياسة، اقتصاد، تربية، علم اجتماع العلم والثقافة، مقدمة إلى جامعة ستانفورد، كاليفورنيا، ١٩٧١ انظر على الخصوص الفصل السادس. وانظر كذلك **صديقي، نعيم**، "الأيديولوجية الاقتصادية المتوازنة في الإسلام" في **شيراغ راح** (سراج الطريق)، *عدد الاشتراكية*، كراتشي، ١٩٦٧، ص ص ٤٩٦-٥٢٥.

(٩) كتب **غونار ميردال** في "المأساة الآسيوية" (سبق ذكره، المجلد١، ص ص٣١-٣٢). "لا يمكن حل مشكلة الموضوعية في البحث بمجرد محاولة اجتثاث القيم (...). ذلك أن كل دراسة لأية مشكلة اجتماعية، وإن كانت

مع ميردال في أن "الجهود المبذولة للفرار من القيم، إنما هي جهود ضالة ومحكوم عليها بالعقم والضرر"، وفي أن "السبيل الوحيدة التي يمكننا أن نجاهد فيها من أجل الموضوعية في التحليل النظري، هي أن نُخرج هذه القيم إلى النور الكامل، وأن نجعلها محسوسة وصريحة. وأن نمكنها من تحديد وجهات النظر، والمداخل، والمفاهيم المستخدمة. وفي الأطوار العملية من الدراسة، يجب أن تشكل المقدمات القيمة المعلنة، هي والمعلومات الناشئة من التحليل النظري واستخدام تلك المقدمات القيمية نفسها، أساسًا لجميع نتائج السياسة(١٠).

إن الإسهام الأول لإسلام يكمن في جعل الحياة إنسانية، والجهد هادفًا، ونبيل الاتجاه. والتحول الذي يبحث عنه الإسلام هو إنشاء أوضاع إنسانية، وذلك جنبًا إلى جنب مع زحزحة العلوم الاجتماعية، من موقف الحياد القيمي المزيَّف، باتجاه الالتزام القيمي المعلن، والوفاء القيمي بهذا الالتزام. إن المقدمة الأولى التي نريد أن نؤسسها هي أن التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، والاقتصاديات التنموية الإسلامية، إنما هي مبنيَّة على النموذج القيمي المتجسد في القرآن والسنة(١١). وهذا هو إطارنا الأساسي الذي نرجع إليه.

محدودة المدى، تتحدد، ويجب أن تتحدد، بالقيم. فإن علمًا اجتماعيًا "مُبَرَّأً من الغرض" لم يوجد أبدًا ولن يوجد في المستقبل. إن البحث مثل أي نشاط عقلي آخر، لا بد أن يكون له اتجاه ما. وتتحدد وجهة النظر، كما يتحدد الاتجاه، بغرض ما لأحدهم في القضية. فالقيم تدخل في اختيار المدخل، وانتقاء المشكلات، وتعريف المفاهيم، وتجميع المعلومات، وليست حبيسةً الاستدلالات العلمية والسياسية المستخلصة من النتائج النظرية. إن المقدمات القيمية التي تحدِّد، فعليًا وبالضرورة، المداخل إلى العلوم الاجتماعية، يمكن إخفاؤها. والحقيقة أن معظم الكتابات، ولاسيما الاقتصادية منها، تبقى إلى حدٍ كبير كتابات أيديولوجية فحسب (...). وعبر تاريخ الدراسات الاجتماعية كله، استخدم إخفاء القيم لحجب رغبة الباحث في تجنب مواجهة القضايا الحقيقية" انتهى. انظر كذلك **ميردال، غ.**، القيمة في النظرية الاجتماعية: مجموعة أبحاث مختارة في المنهجية، لندن (١٩٥٨).

(١٠) **ميرادال، غ.**، *المأساة الآسيوية*، سبق ذكره، ص ٣٣.

(١١) يعترف عدد من علماء التنمية الاقتصادية بأن تخطيط التنمية لا يمكن أن يكون محايدًا فكريًا، وبأن اقتصاديات التنمية إنما هي فرع من فروع المعرفة "المعيارية" يقول **ددلي سيرز** إن التنمية "بلا شك عبارة معيارية" (**سيرز، د.**، "معنى التنمية"، *مجلة التنمية الدولية*، كانون الأول–ديسمبر– ١٩٦٩، ص٢). ويجزم غالبية بأن "التنمية الاقتصادية إنما هي في جوهرها موضوع معياري" (**غالبريت، جون ك.**، القطر المتخلف، تورنتو: مؤسسة النشر الكندية، ١٩٦٥، ص٢٠)، ويقول لوشلين كرى إن "المدخل غير المعياري مدخل عقيم" خصوصًا في حقل التنمية (**كرى، ل.**، *عوائق في وجه التنمية*، ايست لانسينغ: مطابع جامعة ولاية ميشايغان، ١٩٦٧)، ص ٤٥.

مقدمتنا الثانية هي أن هذا المدخل يستبعد التقليد. فلا محل في نماذجنا ومثلنا للنموذجين الرأسمالي والاشتراكي، وإن كنا نود الانتفاع بكل هذه التجارب البشرية، التي يمكن كسب تمثُّلها ودمجها في الإطار الإسلامي، ويمكن أن تخدم أغراضنا، بدون الإساءة بأي شكل من الأشكال إلى قيمنا ومعاييرنا. لكن علينا أن نطرح المنطلق الفكري للرأسمالية والاشتراكية(١٢). فكلا هذين النموذجين التنمويين لا يأتلف مع نظامنا الأدبي، فكلاهما مستغل وظالم، ولم يفلح في معاملة الإنسان على أنه إنسان، على أنه خليفة الله في أرضه. كلاهما لم يستطع في موطنه أن يلبي المتطلبات الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأدبية، في عصرنا، ولا أن يسد الاحتياجات الحقيقية للجماعة الإنسانية وللاقتصاد العادل. كلاهما لا ينسجم مع وضعنا، ليس فقط بسبب الفروق في المواقف الفكرية والخلقية، وفي المجالات الاجتماعية السياسية، بل كذلك من أجل طائفة من الأسباب الدنيوية والاقتصادية: فروق في أسس الموارد، أوضاع اقتصادية دولية متغيرة، فروق مَعْلَمِية في مستويات الاقتصادات المختلفة، التكاليف الاجتماعية الاقتصادية للتنمية، وفوق ذلك كله، من أجل حقيقة جوهرية، هي أن الاستراتيجية التنموية الحاسمة لكلا النظامين – التصنيع من خلال دفع الفائض القابل للاستثمار إلى الحد الأقصى(*)– لا تتماشى مع شروط العالم الإسلامي ومطالب المثل الاجتماعية في الإسلام(١٣).

إن قوام المعرفة والخبرة المطورة والمشيدة في صورة اقتصاديات التنمية إنما هو قوام هام ونافع، غير أن لياقته لوضعنا وقابليته للتطبيق على هذا الوضع أمر يكاد يكون محدودًا. كما أن

---

(١٢) من أجل مناقشة أكثر تفصيلاً، راجع **أحمد، خورشيد**، *اشتراكية أم إسلام*، كراتشي: منشورات شيراغ راح، ١٩٦٩.

(*) أو بعبارة أخرى سبق لي استعمالها في موضوع آخر: تقصية الفائض القابل للاستثمار، أي تحقيق أقصى حدٍ منه. وأترك لعلماء اللغة التأمل في هذا الاستعمال والحكم عليه. والعبارة ٪ لمقابلة هي: تَدْنية، بمعنى تحقيق الحد الأدنى. وهذا مثل: إعظام، تحقيق الحد الأعظم، وإصغار: تحقيق الحد الأصغر– المترجم.

(١٣) انظر **أحمد، خورشيد**، "المأزق الحرج في تنمية العالم الثالث"، في التقرير السنوي العالمي الثالث لعدم الانحياز، تحرير اندرو كارفلي، سان لويس، ميسوري: بوكس انترناشنال ١٩٧٠، ص ص ٣–١٨. وانظر أيضًا **ميردال**، المأساة الآسيوية، سبق ذكره، وخصوصًا المجلد الأول منه ص ص٥–٣٥، والمجلد، ص ص٧٠٩–٩٥٥، والمجلد الثالث، ص ص ١٨٤٣–٢٠٠٣. وانظر أيضًا **فينــر، يعقــوب** "اقتصاديات التنمية"، في **آغارْوالا وسينغ**، *اقتصاديات التخلف*، بومباي: مطابع جامعة اكسفورد، ١٩٥٨، كوزنتس، سيمون، الأقطار المتخلفة والمرحلة بعد الصناعية في الأقطار المتقدمة في آغاروالا وسينغ، المرجع نفسه، ص ص ١٣٥–١٥٣، **ولش، كلود ي.**، "دعوة التغيير، اليابان وأفريقيا"، في **سبيرو، هربــرت، ج.**، عينات من التنمية الأفريقية: خمس مقارنات، **انغلوود كليفس، ن. ج.**، مؤسسة برنتيس هول، ١٩٦٧، ص ص٦٣–٩٠.

الأدب الاقتصادي في التنمية، برغم أنه يزدهر، إلا أنه لم ينجح في تذليل المشكلات الحقيقة المعقدة للأقطار القليلة النمو بوجه عام، وللعالم الإسلامي بوجه خاص. ذلك بأن نظرية التنمية كما تطورت في الغرب (سواء في الأقطار الرأسمالية أو الاشتراكية) إنما هي مشروطة ببيئة معينة، هي خصائص الاقتصادات الغربية نفسها، ومشكلاتها الخاصة بها، وقيمها الذاتية الصريحة أو الضمنية، وبنيتها التحتية الاجتماعية السياسية. هذه النظرية لا يمكن تطبيقها على الأقطار الإسلامية، بلا تمييز. وفوق ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من نظرية التنمية الغربية يبقى ثمرة رأس المال(١٤). وبسبب هذا الضعف الواضح، تخفق تلك النظرية في معالجة مشكلات التنمية المتعددة الأبعاد، معالجة ملائمة.

هناك نطاقان كبيران في نظرية التنمية الحديثة، يتصلان بفهم مفاده أن الاستثمار في الإنسان -التربية والتعليم، الصحة... الخ- إنما يشكل عنصرًا استراتيجيًا في التنمية الاقتصادية لمجتمع من المجتمعات، وإن تلك العناصر الاجتماعية والسياسية تلعب دورًا هامًا في النمو وعدمه على السواء. ومن المهم أن يلاحظ أن مدخل "الاستثمار في الإنسان" يقود إلى توسيع "نظرية رأس المال"، لأنه سلط ضوءًا جديدًا على مظهر مُهْمَل إلى حدٍ ما من مظاهر رأس المال، ألا وهو رأس المال الإنساني(١٥). ومن ثم فإن هناك نظرة أكثر إدراكًا وتكاملاً إلى رأس المال آخذة في

---

(١٤) "إن نظرية النمو الرأسمالية بعد الكينزية للاقتصاد الناضج على الخصوص، قد ركزت على وضع التراكم الرأسمالي في موضع الصدارة، وعلى الاهتمام بالتطور الجيلي للزيادات الناشئة عن ذلك في إنتاجية العمل. لقد تم التركيز بشدة على الشروط التَّوأمية (= المزدوجة) الحاكمة لمثل هذه الزيادات: إرادة مجتمع من المجتمعات الإحجام عن الاستهلاك، وعن حقيقة أن الاستثمار الذي يمكن اجتذاب المدخرات إليه إنما يؤدي إلى تزايد الطاقة الإنتاجية، التي تتزايد معها تيارات الدخل. وبلغة تراث هارود-دومار، إن الميل إلى الادخار ومعامل رأس المال (أي نسبة رأس المال إلى الناتج) الحدي هما اللذان يحددان معدل النمو. ولا يكاد الواحد يحتاج إلى تذكر أن صلب نظرية النمو الرأسمالي مؤلف من سلسلة من الصيغ الموسعة والمعدلة لعلاقة هارود - دومار الأساسية هذه". **غوستاف رَنيس**، "نظريات النمو الاقتصادي في الأقطار الرأسمالية، مشكلات في التنمية الاقتصادية، طبعة ى. أ. ج روبنسون، لندن: مكميلان، ١٩٦٥، ص ٤. من أجل مراجعة موجزة ودقيقة في آن معًا لنظرية النمو المعاصرة انظر **رنيس**، سبق ذكره، ونفسه: "*النمو الاقتصادي: النظرية*"، الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٤، لندن: مكميلان، ١٩٦٨، ص ص ٤٠٨-٤١٧، **هان وماتيو**، "*نظريات النمو الاقتصادي: استعراض تقويمي*"، نظرات في النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، لندن: مكميلان، ١٩٦٥، **كويغل، ج**، أ، *نظرية النمو الاقتصادي*، لندن. مكميلان، ١٩٧٢.

(١٥) **شولز، تيودور و.** "الاستثمار في رأس المال البشري"، *المجلة الاقتصادية الأمريكية*، المجلد ٥١ (آذار- مارس- ١٩٦١)، ص ص١-١٧، نفسه، *القيمة الاقتصادية للتربية*، نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، ١٩٦٣، **شولز وآخـــرون** "في الاستثمار في الكائنات الإنسانية"، *مجلة الاقتصاد السياسي*، المجلد ٢٠، العدد ٤ (١٩٦٢)، **مورغان، ثيودور**، "*الاستثمار حيال النمو الاقتصادي*"، التنمية الاقتصادية والتغيير الحضاري، المجلد ١٧ (نيسان- ابريل- ١٩٦٩)، ص ص ٣٩٢-٤١٤.

التطور[١٦]، على أنها فرصة مبشِّرة لإعادة التفكير في المقدمات الأساسية لعلوم الاقتصاد، ولأن مكانة الإنسان في الإطار الكلي قد ضُيعت في الغالب. فإن العوامل الاجتماعية الاقتصادية، برغم الوعي المتزايد لها، لا تزال تُعامَل خارج نطاق التيار السائد لنظرية التنمية، وربما تبقى كذلك ما لم تُطوِّر نظرية تنميةٍ متعددةُ المصادر المَعْرِفية[١٧].

ومن المفيد علميًا أن نلاحظ أن نظرية النمو الاشتراكية، برغم كل الفروق في التركيز على النطاق الاجتماعي والسياسي، ترى أيضًا أن مسألة التكوين الرأسمالي والاستثمار هي المفتاح الحقيقي للنمو. فإن كلاً من كاليسكى ولانج في نموذجه، إنما يعهد للاستثمار بدورٍ مركزي[١٨].

وتجتاز علوم التنمية الاقتصادية اليوم فترة أزمةٍ وإعادة تقويم. فهي تتلقى هجومًا من عدد من الاتجاهات. وإن عددًا متزايدًا من رجال الاقتصاد والتخطيط صاروا متشائمين حيال كامل المدخل المعاصر لاقتصاد التنمية[١٩]. وهناك آخرون يرون أن تطبيق نظرية، أساسها التجربة الغربية، على وضع اجتماعي اقتصادي مختلف، كما هي، في الأقطار القليلة النمو ليس ملائمًا لآفاق التنمية، بل ضارًا بها[٢٠]. وهناك آخرون ينقدون أدوات التخطيط التنموي ووسائله، وينظرون إلى مزاعم الصياغة البالغة التعقيد والدقائق الرياضية، على أنها علوم كاذبة، بقدر ما تحتويه من عناصر

---

(١٦) **جونسون، هارى ج.**، "تعليقات على ورقة السيد جون فيزى"، العنصر المتبقي والنمو الاقتصادي، طبعة جون فيزى، باريس، منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، ١٩٦٤.

(١٧) من أجل تقويم انتقاد للعلوم الاقتصادية وغيرها من العلوم الاجتماعية، من حيث مساهمتها في نظرية التنمية، انظر **هتْزلر، ستاتْلى أ.**، *النمو التكنولوجي والتغيير الاجتماعي*، لندن: روتلدج وكيغان بول، ١٩٦٩، الفصل ٥، "فرضيات علمية اجتماعية أخرى في التنمية". ومن أجل نقد شامل لنظرية التنمية، انظر **ميردال**، *المأساة الآسيوية*، سبق ذكره، الملحق٣ **وكرى، لوشلين**، *تسريع التنمية*، نيويورك: ما كغرو-هيل (١٩٦٦) الفصلين ٢ و ٣.

(١٨) من أجل مراجعة أهم نظريات النمو الاشتراكية، انظر **لانج**، **أوسكار**، *تخطيط التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي*، القاهرة: البنك المركزي المصري، ١٩٦١، ص ١٠ ؛ بروس، و **و. لاسْكى، ك.** *"مشكلات في نظرية النمو في ظل الاشتراكية"*، سبق ذكره، ص ص٢١-٥٤؛ **برينر، ي. س.**، *نظريات التنمية الاقتصادية والنمو*، لندن: جورج ألن وانوين، ١٩٦٦، ص ص ٢٢٣-٤٧.

(١٩) انظر **مارتين، كورت وكناب، جون** (محررين)، *تعليم اقتصاديات التنمية*، شيكاغو: ألدين، ١٩٦٧، الجزء الأول أ والجزء الثاني أ، **ميردال**، *المأساة الآسيوية*، سبق ذكره، **ستربتون، بول**، *حدود الدراسات التنموية*، لندن: ماكميلان، ١٩٧٣، **شوميكر، ي. ف.**، *الصغير جميل: دراسة في الاقتصاد كما لو اهتم بالناس*، لندن: بلوند بريغز، ١٩٧٣.

(٢٠) انظر **بور، ب. ت.**، *خلاف في التنمية*، لندن: ويدنفلد ونيكلسون، ١٩٧١، **سيرز، ددلى**، *"قيود الحالة الخاصة"*، في مارتين وكناب، سبق ذكره.

تبسيطية، وتجريدية، بل حتى تزييفية[٢١]. ولا يزال هناك آخرون أخذوا يتبرأون من فكرة النمو ذاتها، بعضهم لتكاليفها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية[٢٢]، وبعضهم للإحساس بأن النمو قد بلغ حدوده[٢٣]. ففي ضوء هذه الاعتبارات أو تلك، يمكن أن يقال واقعيًا بأن حالة اقتصاديات التنمية ليست اليوم حالة صحية جدًا[٢٤]. لذلك نقول بأن الأفكار المركزية لاقتصاديات التنمية وأدويتها المقترحة، تدعو إلى إعادة فحصها. والحاجة داعية لذلك للبحث عن مدخل أحفل بالنقد بكثير، حيال الأدوية العامة التي "تباع" إلى الأقطار الإسلامية.

وتُبرِز الأطروحات المذكورة أعلاه بعض المظاهر السلبية لمدخلنا، وهي المظاهر التي يجب أن يخلو منها أي مدخل إسلامي للتنمية. وفي الجانب الإيجابي، نرى أن مدخلنا يجب أن يكون فكريًا وخلقي الاتجاه بكل صراحة. ففي اقتصاديات التنمية، أو في أي فرع من فروع النشاط الإنساني، هناك دائرة تتعامل بالعلاقات التكنولوجية. غير أن هذه العلاقات التكنولوجية في ذاتها ليست هي كل شيء، ولا غايته، في أي فرع من فروع المعرفة الاجتماعية. إن العلاقات التكنولوجية علاقات هامة، ويجب أن تتقرر تبعًا لأحكامها الخاصة. لكن القرارات التكنولوجية تتخذ في سياق العلاقات القيمية. يجب بذل جهد لكي نَلْحُمَ هذين المجالين، ولكي نجعل قيمنا صريحة، ونُسنِد لها دور المرشد الحقيقي والرقيب. وهذا يعني أن مدخلنا، بعيدًا عن موقف التقليد، يجب أن يكون أصيلاً وخلاقًا. إنه فقط من خلال فهمٍ شامل للمثل الاجتماعية وقيم القرآن والسنة، ومن خلال تقدير واقعي لوضعنا الاجتماعي الاقتصادي: الموارد والمشكلات والقيود، نستطيع أن نتبنى استراتيجية تغيير خلاقة

---

(٢١) **مينت، هـ.**، *"النظرية الاقتصادية وسياسة التنمية"*، ايكونومكس، أيار–مايو– ١٩٦٧، ص ص ١١٧–١٣٠، **فيرنون، ريموند**، *"بناء نموذج شامل في العملية التخطيطة : الاقتصادات الأقل نموًا"*، آذار–مارس–١٩٦٦، ص ص ٥٧–٦٩ ايكونومك جورنال.

(٢٢) انظر **ميشان، ي. ج**، *"تكاليف النمو الاقتصادي"*، لندن: مطبعة ستابل، ١٩٦٧، **هودسون، هـ. ف**، *تبذيرات النمو*، لندن: ارث ايلاند، ١٩٧٢.

(٢٣) **ميدروز، دنيس وآخرون**، "*حدود النمو*"، نيويورك. بوتوماك اسوسيات بوك، يونيفرس بوكس، ١٩٧٢، **ميزاروفيك، ميهاجلي وبستل، ادوارد**، *البشرية في المنعطف: التقرير الثاني لنادي روما*، نيويورك: ى. ب. داتون، ١٩٧٤. والجدل حول هذه المسألة كثير ومتكاثر. من أجل نقد هذا الخط الهجومي، انظر **بيكرمان، ولفريد**، في "*دفاع عن النمو الاقتصادي*"، لندن: جوناتان كيب، ١٩٧٤.

(٢٤) من أجل مزيد من المناقشة حول هذا الموضوع، من جانب الكاتب، انظر *"المأزق الحرج في تنمية العالم الثالث"*، *التقرير السنوي العالمي الثالث لعدم الانحياز*، سان لويس: الكتب الدولية للمنظمة الدولية، ١٩٧٠، ص ص٣–١٨. ومن أجل بيان عصري موجز ودقيق، انظر **آدلمان، إرما**، "في حالة اقتصاديات التنمية"، *مجلة اقتصاديات التنمية*، ١٩٧٤، ص ص ٣–٥.

ومبدعة. وعليه فإن مدخلنا يجب أن يكون، والحالة هذه فكريًا، كما يجب أن يكون واقعيًا، وبراغماتيًا بمعنى من المعاني، ليس بمعنى أن تلك المثل والقيم يمكن أن تشذب لكي تتلاءم مع متطلبات الوضع، بل بمعنى أن تلك المثل والقيم ينبغي ترجمتها إلى حقائق واقعةٍ، بطريقة عملية واقعية.

إن الإسلام يجاهد من أجل الجهد، والكفاح، والحركة، وإعادة البناء، أي من أجل كل عوامل التغيير الاجتماعي. فليس هو فقط مجموعة من المعتقدات. إنه يقدم أيضًا رؤية استشرافية محددة للحياة، وبرنامجًا للعمل، وبكلمة واحدة، إنه يقدم بيئة شاملة لإعادة البناء الاجتماعي. ولذلك نود أن نختم هذا الفصل ببيان بعض المقترحات الأساسية، في مجال حركية التغيير الاجتماعي، كما تكشف عن نفسها لدى تأمل القرآن والسنة. إنها تقدم كذلك بعض المؤشرات لأغراض السياسة.

( أ ) التغيير الاجتماعي ليس نتيجة قوى تاريخية حتمية بكاملها. إن وجود عدد من العوائق والقيود هو حقيقة من حقائق الحياة والتاريخ، لكن ليس هناك حتمية تاريخية (= مذهب حتمية التاريخ). فإن التغيير يجب أن يخضع للتخطيط والهندسة. وهذا التغيير يجب أن يكون هادفًا، بمعنى أن يكون حركة في اتجاه المعيار المنشود.

(ب) الإنسان هو صانع التغيير. وكل القوى الأخرى إنما سُخرت له، بحكم سلطته كخليفةٍ لله. فحسب أمر الله وسننه في الكون، إن الإنسان نفسه هو المسؤول عن صلاح مصيره أو فساده.

(جـ) التغيير يشمل التغيير البيئي وتغيير قلب الإنسان نفسه: مواقفه، دوافعه، واجباته، عزيمته على استنفار كل ما فيه وكل ما حولَه، لتحقيق أهدافه.

(د) الحياة شبكة من العلاقات المتبادلة. والتغيير يعني بعض التصدع في بعض العلاقات في موضعٍ ما، لأن هناك خطرًا من أن يصبح التغيير أداة لإخلال التوازن في الإنسان وفي المجتمع. إن التغيير الاجتماعي الموجه إسلاميًا يستلزم أقل احتكاك وأقل إخلال، وحركة مخططة ومنسقة من حالة معينة من حالات التوازن إلى حالة أعلى، ومن حالة معينة من حالات الخلل التوازني إلى حالة توازن. ولذا يجب أن يكون التغيير توازنيًا وتدريجيًا وتطويريًا. ويجب أن يترافق الابتكار مع التكامل. هذا المدخل الإسلامي الفذ هو الذي يسوق إلى التغييرات الثورية عن طريق المسار التطوري.

تلك هي بعض العناصر الرئيسة في التغيير الاجتماعي الصحي، وهي العناصر التي يريد الإسلام بواسطتها أن يتحرك الإنسان، ويتحرك المجتمع، من درجة إلى درجة أعلى.

إن مهمة القيادة الإسلامية، الفكرية كما السياسية الاقتصادية، هي أن تصاغ بوضوح أهداف التغيير وإستراتيجيته، وطريق تحقيقه، وكذلك أن تقام المؤسسات، وتباشر العمليات التي يمكن بواسطتها تنفيذ السياسات تنفيذًا فعليًا.

**المفهوم الإسلامي للتنمية**

والآن يجب أن نتوسع في بعض العناصر الرئيسة التي تشكل المفهوم الإسلامي للتنمية. التنمية الاقتصادية، في الأدب الجاري للتنمية، عبارة عن "سلسلة من الأنشطة الاقتصادية، تُحدث زيادة في إنتاج الاقتصاد كله، وإنتاجه العامل المتوسط، وزيادة في نسبة الكَسَبة إلى مجموع السكان"(٢٥). وينظر إليها على أنها عملية حركية، تستدعى تغييراتٍ بنيويةً، تُحدث تحسينًا جوهريًا ومستمرًا في مستوى أداء الاقتصاد، الفعلي والكامن، الذي يقاس في العادة بمقاييس فردية حقيقية، والذي يمتد لفترة زمنية طويلة نسبيًا. ويكمن جوهره في تمكين شعب ما من التحكم الواعي بمحيطه الاقتصادي، بما يكون من شأنه تحسين نوعية الحياة(٢٦).

يهتم الإسلام اهتمامًا عميقًا بمشكلة التنمية الاقتصادية، غير أنه يعالجها على أنها جزء من مشكلة أكبر، هي مشكلة التنمية الإنسانية. فإن أول وظيفة من وظائف الإسلام هي توجيه التنمية الإنسانية في المسالك الصحيحة، وفي الاتجاه الصحيح. إنه يهتم بكل مظاهر التنمية الاقتصادية، ولكن دائمًا في إطار التنمية الإنسانية الشاملة، لا في شكل بعيد عن هذا الأفق. ولهذا كان التركيز، حتى في القطاع الاقتصادي على التنمية الإنسانية، بحيث تبقى التنمية الاقتصادية عنصرًا مكملاً، وجزءًا لا يتجزأ من التنمية الأدبية والاجتماعية الاقتصادية للجماعة الإنسانية.

إن الأسس الفلسفية للمدخل الإسلامي للتنمية، وهي الأسس التي بحثناها تفصيلاً في موضع آخر(٢٧) هي الأسس التالية:

---

(٢٥) **بونيه، ألفريد**، *دراسة في التنمية الاقتصادية*، لندن: روتلدج وكيغان بول، ١٩٦٠، ص ٢٥٠.

(٢٦) انظر **بورتون، هنرى، ج.**، *مبادئ اقتصاديات التنمية*، إنغلود كليفس: مؤسسة برنتيس هول، ١٩٦٥، ص ٢-٣، **كمدلبرغر، شارل ب**، *التنمية الاقتصادية*، نيويورك: ماكغرو- هيل ١٩٦٥، الفصل الأول، **هيجين، ايفريل**، *اقتصاديات التنمية*، هوموود، الينوى: ريتشارد د. ايروين، ١٩٦٨، الفصل الثاني، **لويس، آرثر**، *نظرية النمو الاقتصادي*، لندن: جورج آلن وآنوين، ١٩٥٥، ص ٤٢٠-٤٣٥، **كوزنتس، سيمون**، *ست محاضرات في النمو الاقتصادي*، غلنكو، ايوا: فرى برس أوف غلنكو، ١٩٥٩، الفصل الأول.

(٢٧) انظر الكاتب نفسه في *"الإسلام والتحدي الاقتصادي المعاصر"*، ورقة على الآلة الناسخة مقدمة إلى الندوة العالمية للشباب، الرياض، كانون الأول - ديسمبر، ١٩٧٣.

١- التوحيد (وحدانية الله وحاكميته). وهذا يحكم قواعد العلاقة بين الله والإنسان، وبين الإنسان والإنسان.

٢- الربوبية (الترتيبات الإلهية للغذاء، والعيش، وتوجيه الأشياء لكي تبلغ كمالها). هذا هو القانون الأساسي للكون الذي يلقي ضوءًا على النموذج الإلهي للتنمية النافعة للموارد والاشتراك في دعمها وقسمتها. إنه في ظل هذا الترتيب الإلهي تأخذ الجهود مجراها.

٣- الخلافة (دور الإنسان بوصفه خليفة الله في أرضه). وهذا ما يحدد منزلة الإنسان ودوره، بتعيين مسؤوليات الإنسان من حيث هو إنسان، والمسلم، والأمة الإسلامية على أنها محل هذه الخلافة. ومن هنا يؤخذ المفهوم الإسلامي الفريد لأمانة الإنسان، الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، ولمبادئ التنظيم الاجتماعي.

٤- التزكية (التطهير والنماء). فإن مَهمة جميع رسل الله كانت الإنسان في كل علاقاته، بالله، بالإنسان، بالبيئة الطبيعية، بالمجتمع، بالدولة.

نود أن نبين أن المفهوم الإسلامي للتنمية إنما يجب أن يستقى من مفهوم الإسلام في التزكية، لأنها تتوجه لمشكلة التنمية الإنسانية بكل أبعادها، ولأنها معنية بالنماء والتوسع في اتجاه الكمال، من خلال تطهير المواقف والعلاقات، ونتيجة التزكية هي الفلاح، في هذا العالم، وفي العالم الآخر.

في ضوء هذه المبادئ الأساسية، يمكن استخلاص عناصر مختلفةٍ لمفهوم التنمية. هذه هي ملامحها الرئيسة:

(أ) المفهوم الإسلامي للتنمية له خاصة الشمول، إذ يتضمن المظاهر الخلقية والروحية والمادية في آن معًا. وبهذا تصبح التنمية نشاطًا هادفًا ومتجهًا إلى الخلق، ومنصبًا على البلوغ بالرفاه البشري حدَّه الأمثل، بكل هذه الأبعاد. فالمعنوي والمادي، والاقتصادي والاجتماعي، والروحي والجسمي لا ينفصل أحدهما عن الآخر. والرفاه الذي يبحث عنه الإسلام إنما يمتد إلى الحياة الآخرة، وليس ثمة تنازع بينهما. وهذا البعد مفقود في المفهوم المعاصر للتنمية.

(ب) الإنسان هو مركز الجهد التنموي، وهو قلب عملية التنمية. فالتنمية تعني تنمية الإنسان وتنمية بيئته المادية والاجتماعية والثقافية. أما في المفهوم المعاصر، فالبيئة المادية، الطبيعية والمؤسسية، هي التي تشكل المحل الحقيقي لأنشطة التنمية. بينما يركز الإسلام على أن محل العمل

إنما يتصل بالإنسان، من داخل نفسه ومن خارجها[٢٨]: مواقفه الإنسانية، وحوافزه، وميوله، وتطلعاته، سواء بسواء مثل المتغيرات السياسية، والموارد الطبيعية، ورأس المال، والعمل، والتربية، والمهارة، والتنظيم... الخ. ولذلك فإن الإسلام يحوّل محل الجهد من البيئة المادية إلى الإنسان في محيطه الاجتماعي من جانب، ويوسع من الجانب الآخر أفق السياسة التنموية، مع ما ينشأ عن ذلك من زيادة عدد المتغيرات المتعلقة بالأهداف والوسائل، في أي نموذج للاقتصاد. وهناك نتيجة أخرى من نتائج هذا التحول نؤكد عليها: هي أنه لابد من اشتراط أقصى إسهام من الشعب على مستويات صنع القرار وتنفيذ الخطة.

(جـ) التنمية الاقتصادية نشاط متعدد الأبعاد[٢٩]، وهو في الإسلام كذلك وأكثر. ولما كانت الجهود يجب أن تُبذل في آن معًا في عدد من الاتجاهات، فإن منهجية عزل عنصرٍ رئيسٍ، والتركيز المطلق على ذلك في الغالب، لا يمكن الدفاع عنها من الناحية النظرية. فالإسلام يسعى إلى إقامة التوازن بين مختلف العناصر والقوى.

(د) التنمية الاقتصادية تستلزم عددًا من التغييرات، الكمية والنوعية. فالانهماك في الكمي، وهو مبرَّر وضروري في حدودِ ما يستحق، قد أدى للأسف إلى إهمال الجوانب النوعية، في التنمية خصوصًا، وفي الحياة عمومًا. ويريد الإسلام أن يصحح هذا الخلل ويعيد التوازن.

(هـ) من بين المبادئ الفعالة في الحياة الاجتماعية، أكد الإسلام تأكيدًا خاصًا على مبدأين: الأول الاستخدام الأمثل للموارد، التي أنعم الله بها على الإنسان، وبيئته الطبيعية، والثاني الاستخدام العادل، وتوزيع جميع العلاقات الإنسانية وتحسينها على أساس الحق والعدل. فالإسلام يأمر بفضيلة الشكر (شكر الله بالانتفاع بنعمه) وبالعدل، وينهى عن رذيلة الكفر (جحود الله ونعمه) والظلم.

---

(٢٨) ﴿ **إن الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم** ﴾ (القرآن ١٣ : ١١).

(٢٩) وهذا ما يتزايد إدراك علماء التنمية الاقتصادية له. فيؤكد **ماكس ف. ميليكان** أن علينا أن نتعلم من تجارب البشرية في التنمية أن نرى التنمية "على أنها تفاعل منظم لعدد كبير من العوامل". انظر **ميليكان، ماكس ف.**، "*إستراتيجية للتنمية*"، في الأمم المتحدة، *قضية التنمية*، نيويورك: بريجر دراسات خاصة، ١٩٧٣، ص ٢٥.

وفي ضوء هذا التحليل، يبدو أن عملية التنمية يعبئها الشكر وينشطها العدل، ويقطعها الكفر ويشوهها الظلم(٣٠).

وهذا يختلف كلية عن مدخل أولئك الذين ينظرون إلى الإنتاج والتوزيع كل على حدة، أو من خلال العلاقة بعملية التنمية، وهو مفهوم أرحب بكثير، وأكثر حيوية من مجرد دور الإنتاج والتوزيع في التنمية، فالجهد التنموي في ظل الإسلام موجه إلى تنمية كيان إنساني مؤمن بالله، وتنمية شخصية متزنة، تلتزم، وتستطيع القيام، بدور الشاهد بالحق على الجنس البشري.

وعليه يمكننا أن نقول بأن التنمية الاقتصادية في ظل الإسلام إنما هي نشاط موجه إلى الهدف، ومحقق للفضيلة، ويستلزم مشاركة الإنسان العميقة والواسعة، ويتجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني، في كل مظاهره، وإلى بناء قوة الأمة، لكي تقوم بدورها في العالم، دور خليفة الله في الأرض، ودور "الأمة الوسط". إن التنمية تعني التنمية الأدبية والروحية والمادية للفرد والمجتمع، بما يؤدي إلى أعظم رفاهٍ اجتماعي اقتصادي، وإلى الغاية من خير البشرية.

**أهداف سياسة التنمية**

في ضوء هذا المفهوم، نستطيع أن نذكر ببعض التفصيل الأهداف العامة لسياسة التنمية، وبعض الأهداف الخاصة لخطة التنمية في مجتمعٍ من المجتمعات الإسلامية.

**(أ) تنمية الموارد البشرية**

يجب أن تكون الهدف الأول لسياستنا التنموية. وهذا يتضمن غرس المواقف والتطلعات الصحيحة، وتنمية الطباع والشخصية، والتربية والتعليم والتدريب، لإنتاج المهارات اللازمة لمختلف الأنشطة، ورفع مستوى المعرفة والبحث، وتطوير وسائل المساهمة المسؤولة والخلاقة من جانب جماهير الشعب، في أنشطة التنمية الأساسية، وفي صنع القرار على كل المستويات، وأخيرًا في اقتسام ثمرات التنمية. وهذا ما يتطلب أولوية عالية للتوسع في التعليم وتوجيهه وفق مبادئ الإسلام،

---

(٣٠) يقول القرآن: ﴿**الله الذي خلق السموات والأرض، وأنزل من السماء ماءً، فأخرج به من الثمرات رزقًا لكم، وسخر لكم الفلك، لتجري في البحر بأمره، وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين، وسخر لكم الليل والنهار، وآتاكم من كل ما سألتموه، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار**﴾ (١٤: ٣٣-٣٤). في سياق السياسة الإلهية للمعاش البشري والتنمية، من المهم جدًا أن يقال: إن الإنسان لظلوم كفار. وهذا يتصل بالأشياء التي أفسدتها وخربتها عملية التنمية البشرية. كما أنها إشارة إلى رذائل الجحود (الكفران)، أي عدم استخدام ما أنعم الله به، والظلم، أي سوء استعمال هذه النعم، بالمعنى الاجتماعي، انظر **الصدر، م. باقر**، *اقتصادنا* (بيروت، ١٩٦٨).

وللإرشاد الخلقي العام للناس، ولاستخلاص بنية جديدة من العلاقات القائمة على التعاون، والمشاركة والمساهمة. وهذا يستتبع أيضًا وجود أدوات فعالة لتعبئة الموارد البشرية، ولغرس روح التضحية والإيثار، والحصول على أعظم إسهام للفرد في سبيل تحقيق الأهداف الاجتماعية.

### (ب) التوسع في الإنتاج النافع

الزيادة المستمرة والممدودة بأسباب الحياة، في الناتج الوطني، تعتبر هدفًا مهمًا، غير أن ما يهمنا هو، من جانب، مقدار الإنتاج وفاعليته، ومن الجانب الآخر هو تحقيق مزيج إنتاجي صحيح. فالإنتاج لا يعني إنتاج أي شيء، وكل شيء، يمكن أن يكون هناك طلب عليه، أو يمكن للغني أن يقدر على شرائه. الإنتاج يجب أن يهتم بالأشياء التي تنفع الإنسان، وذلك في ضوء نموذج الفضيلة الإسلامي، والخبرة العامة للجنس البشري. وإنتاج كل تلك الأشياء التي يحرم الإسلام استخدامها لا يسمح به، والأشياء التي يكره استخدامها، يكره إنتاجها. وكل الأشياء الضرورية والنافعة تُعطَى أولوية، وتَحظى بالتشجيع. وفي ضوء هذه السياسة، يصاغ النموذج الإنتاجي والاستثماري تبعًا للأولويات الإسلامية، واحتياجات الأمة. ونشعر بأن هناك ثلاث أولويات تأتي في الطليعة وهي:

١- توفير إنتاج وعرض الأغذية والسلع الأساسية (بما في ذلك موادّ البناء للمنازل والطرقات، والمواد الخام الأساسية)، وذلك بأسعار ذات رخص معقول.

٢- مستلزمات الدفاع عن العالم الإسلامي.

٣- الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج السلع الرأسمالية الأساسية.

### (ج) رفع مستوى المعيشة

يجب بذل الجهد لتحسين المستويات الفعلية لمعيشة كل الناس، وللوصول بهم إلى الرفاه الأدبي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما يدعو لإعطاء أولوية عالية لما يلي على الأقل:

١- خلق فرص العمل، بكل ما ينشأ عن ذلك من تصحيحات بنيوية، وتكنولوجية، واستثمارية، وإقليمية، وتربوية.

٢- نظام للضمان الاجتماعي ذي أساس فعال وواسع، يضمن ضرورات الحياة الأساسية (أصول المعايش) لكل أولئك الذين لا يقدرون على الكسب، أو بعبارة أخرى لكل الذين يستحقون مساعدة المجتمع ومعونته. وتحتل الزكاة من هذا النظام مكان القلب.

٣- التوزيع العادل للدخل والثروة. يجب أن تكون هناك سياسة دَخْلية نَشِطة لرفع مستوى دخل الفئات الدَّخْلية الدنيا، وتخفيض نسبة التركُّز الجائر في المجتمع، والسعي إلى تحقيق انتشار أكبر للثروة والسلطة في المجتمع عمومًا. فإن الحد من مدى التفاوت في الدخول سيكون أحد مؤشرات الإنجاز التنموي. وفي سبيل خدمة هذا الهدف، لابد أيضًا من إعادة تنظيم النظام الضريبي.

### (د) التنمية المتوازنة

وتعني تحقيق التوازن والانسجام في تنمية مختلف المناطق في القطر الواحد، ومختلف القطاعات في المجتمع والاقتصاد. ذلك بأن تحقيق اللامركزية في الاقتصاد، والتنمية الخاصة في كل الأجزاء والقطاعات، ليس مطلب عدلٍ فحسب، إنما هو أيضًا أساس التقدم الأقصى. وهذا ما يشكل علاجًا للثنائية الاقتصادية التي يعاني منها معظم الأقطار الإسلامية، ويؤدي إلى مزيد من التكامل في داخل كل قطر من هذه الأقطار. وهذا مجال يعظم فيه نفع مبادئ التحليل الإقليمي، واستخدام تطورات أساليب الاقتصاد القياسي، وتحليل المدخل - المخرج.

### (هـ) التكنولوجيا الجديدة

التي هي تطوير التكنولوجيا الأهلية، الملائمة لشروط الأقطار الإسلامية واحتياجاتها وتطلعاتها. ولا تصبح عملية التنمية ذاتية التغذية إلا عندما نصبح مستقلين عن المساعدة الخارجية، ليس هذا فحسب بل أيضًا عندما نصبح، بعد السيطرة على التكنولوجيا التي نمت في بيئة اقتصادية وثقافية مختلفة، قادرين على أن نُدخل في حساباتنا الذاتية عملية الإبداع التكنولوجي، ونبدأ في إنتاج التكنولوجيا التي تحمل طابع فرادتنا. وهذا ما يتطلب أولوية متقدمة في البحث، وروحًا جديدًا في مواجهة تحديات عالمنا المعاصر.

### (و) الحد من التبعية الوطنية للعالم الخارجي، وزيادة التكامل بين بلدان العالم الإسلامي

إنه لمطلب مباشر من مطالب مقام الأمة الخليفة، أن تتحول تبعية هذه الأمة للعالم غير الإسلامي في الأمور الجوهرية، إلى حالة من الاستقلال الاقتصادي، واحترام الذات، والتدرج في بناء القوة والسلطان[٣١]. فإن الدفاع عن العالم الإسلامي، وإن استقلالية هذا العالم، وسلام الجنس البشري وصفاءه، إنما هي أهداف ذات مكانة بارزة في تخطيطنا التنموي.

---

(٣١) تأمل في هذا الأمر القرآني، ﴿**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة، ومن رباط الخيل، ترهبون به عدو الله وعدوكم، وآخرين من دونهم لا تعلمونهم، الله يعلمهم**﴾ (٨ : ٦١).

فإذا كانت هذه هي الأهداف الواجبة لسياستنا التنموية، تعيَّن علينا إجراء بعض التغييرات الأساسية في محتوى تخطيطنا التنموي ومنهجيته. هناك بعض مجالات المعرفة، يجب فيها تطوير مداخل جديدة وأساليب فنية جديدة، وهي التالية:

( أ ) علينا أن نهجر، في أسس التخطيط، استخدام كل نماذج النمو الإجمالية المبسطة التي تهتم بالتركيز على تحقيق الحد الأقصى من معدل النمو، على أنه المؤشر الوحيد للتنمية. فإن علماء اقتصاد التنمية قد زاد اتجاههم إلى وضع حدود لهذه النماذج، ولهذا التركيز المطلق على معدلات النمو(٣٢). لكن علينا أن نقوم بإعادة فحص، أكثر عمقًا وشمولاً بكثير، لكامل عدة علم التخطيط القياسي(٣٣). فإن مشكلتنا هي تنمية واسعة للطاقة الفنية، من أجل صياغة خطط عملياتية لبلوغ أهدافنا الاجتماعية الاقتصادية، ولاستنباط أساليبَ فنيةٍ جديدة، يمكننا بواسطتها التوصل إلى قرارات أكثر واقعية في مجالات تخطيط الاستثمار، والدخول، والأجور، والتنمية المحلية والإقليمية، وإعادة بناء البنية الضريبية والسياسة الضريبية، وتقويم الأداء التنموي. ويشعر الكاتب بأنه يمكننا، في المرحلة الأولى، أن نتجنب استخدام نماذج النمو في أغراض صنع القرار الحالي، وإن كان بإمكاننا الاستمرار في تجريبها على مستوى نظري أكثر، وزيادة تكثيف بحثنا عن أساليب فنية أكثر ملاءمةً. وفي هذه الأثناء، يمكن على أساس تجريبي، اختبار أساليب تحليل النظم وتحليل المدخل – المخرج (في مصفوفة أكثر سعة يمكن أن تتضمن عددًا من المدخلات والمخرجات الاجتماعية، كما يقترح أيضًا بعض المخططين)(٣٤)، والعمل على زيادة تطويرها. ويجب بذل جهود مماثلة لتطوير سلاسل من المؤشرات المركبة لقياس آثار الجهد التنموي على مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية (يُعطَى كل منها وزنًا معينًا، في ضوء موقعه في مصفوفة الأولويات)، التي يجب أن تتضمن المؤشرات التي يمكن أن تكشف عن مظاهر الصحة الخُلقية للأمة (مثل: معدل الجريمة، معدل الطلاق، مستوى الفساد والرشوة، معدل النزاع لدى المحاكم في موضع مختارة، معدل

---

(٣٢) انظر **الأمم المتحدة**، *قضية التنمية*، سبق ذكره، وخصوصًا الفصول ١-٣. وهناك دراسة مشتركة بين مركز البحث في المصرف الدولي، ومعهد الدراسات التنموية، سسكس، *إعادة التوزيع مع النمو* (هوليس شنرى، ومونتكس أهلواليا، وس. بيل، ودون دلسى، وريشارد جولى)، لندن : مطابع جامعة أكسفورد، ١٩٧٤، تحرك بعض الهواء الجديد على الجدل القائم، وإن بقيت ساحته محدودة جدًا.

(٣٣) اقترضنا هذه العبارة من دراسة اليونسكو حول التطورات الحديثة في العلوم الاجتماعية: *الاتجاهات الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، هولندا: موتون، ١٩٧٠.

(٣٤) انظر **باجستكر، جوزيف**، "*الأبعاد الاجتماعية للتنمية*"، في **الأمم المتحدة**، *قضية التنمية*، سبق ذكره.

الاشتراك، النزاعات الصناعية... الخ). وثمة عدد من الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه[٣٥]، ولا داعي لعجزنا عن إعطاء هذه الأساليب الفنية لفتةً أكثرَ نفعًا ومعنى.

(ب) علينا أن نتبنى مدخلاً للتنمية متعدد الأهداف. فبدلاً من الغوص في مداخل اقتصاديةٍ قياسية مشكوكٍ في فائدتها، يمكن أن يكون من المستحسن تطوير مدخل أكثر توجهًا نحو إصابة المشكلة، وتقويم نجاح جهود التخطيط والتنمية على أساس التحسينات المُحْرَزة في مجالات محددة من مجالات المشكلات.

(جـ) بالنظر لشروط الأوضاع الدولية غير المستقرة والاستغلال، والنواقص الداخلية والتشوهات السوقية، والمتطلبات الهائلة لجهود التنمية، من المقترح على الأقطار الإسلامية وعددٍ من المؤسسات والمنظمات الاجتماعية الجديدة، ولاسيما المؤسسة منها لأهداف محددة، أن تلعب دورًا أكثر فعالية وإيجابية بكثير. وفي الوقت الحاضر، تبدو الحكومات ضعيفة العُدَّة للقيام بهذا الدور، وكذلك الأفراد في القطاع الخاص. غير أنه من الأسهل على أية حكومة من الحكومات أن تعالج ضعفها، وتنشئ مؤسساتٍ قادرةً على تصحيح الوضع. وبما أن أحد أهداف السياسة هو تحقيق اللامركزية، فإننا نقول بأن السلطات الحكومية المحلية يجب تطويرها على أساس قاعدة من السكان المحليين تتمتع بسلطاتٍ أكبر، وعلى أساس زيادة إسهام الشعب، وعلى أساس نظامٍ للمراقبات والتوازنات، ويقظةٍ وطنية، وتوجيهٍ يجعل من تلك السلطات وكالاتٍ فريدةً للتنمية المتعددةِ الأغراض. وإنه وإن كان يجب اللجوء إلى التخطيط الشامل، إلا أنه لا يُنصح بأخذ هذا الاتجاه، بدون تحقيق لا مركزية فعالة للسلطة والرقابة، وبدون تخفيف البيروقراطية في المجتمع. ونعتقد أن المشروع ذا الحجم الصغير والمتوسط يجب تشجيعه وتطويره. ويجب أن لا تصبح السلطات المحلية والإقليمية بدائل للمشروع الخاص الصغير والمتوسط، بل عليها أن تخلق المُنَاخ الملائم للعمل والتنمية، وأن تتخذ كل ما يلزم لتحقيق أغراض النمو الفعال والعادل لهذا النوع من المشاريع. ومع ذلك فإن عليها أن تنهض بالمشاريع التي تتطلب استثمارًا واسعًا وتنظيمًا، وأن تعمل على أنها

---

(٣٥) انظر **آدلمان، ارما وموريس، س. ت.**، *النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في الأقطار النامية*، سبق ذكره، **هاكاموري، = هـ . وياماشيتا، س.**، "قياس مؤشرات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، طرق تنموية ومقارنات دولية"، *ذي دفلوبينغ ايكونومكس*، اليابان، المجلد ١١، العدد ٢ (تموز-يوليو، ١٩٧٣)، ص ص١١١-١٤٥، **درونفسكي، ج.** *دراسات في قياس المستويات والرفاه*، جنيف: معهد الأمم المتحدة للبحث في التنمية الاجتماعية، ١٩٧٠.

مؤسساتُ خدمةٍ وطنية، لا أن تهبط إلى منشآت عامة لتكوين الربح. فالربح يجب أن لا يكون هدف هذه الوكالات. بل يجب أن تكون وسائل أصلية للتنمية الاقتصادية المتجهة إلى الفضيلة، ولتوزيع أرباح التنمية على مجموع الشعب.

### (د) البحث والتخطيط

هناك مجالٌ آخرُ هامٌ جدًا، هو تنظيم بحوثٍ قصيرةِ الأجل وطويلة (أساسية أكثر عمقًا) لدراسة المشكلات وطرق البحث عن حلول خلاَّقة، وإعادة تنظيم الإحصاءات وتنميتها، وتخطيط نمو مؤسسات البحوث في المجالات اللازمة لإعداد خططٍ أكثر واقعية للمستقبل. إننا نحتاج إلى إستراتيجية جديدة للبحث، من أجل خدمة متطلبات المستقبل الفكرية.

## المراجع


**Adelman, Irma** and **Morris**, Cynthia Taft. *Economic Growth and Social Equity in Developing Countries*, Stanford University Press, 1 973.

**Adelman, Irma**. "On the State of Development Economics", *Journal of Development Economic*s, 1974.

**Ahmed, Khurshid**. *Islam and the Contemporary Economic Challenge*, mimeographed paper presented to the International Youth Seminar, Riyadh, December, 1973.

**Ahmed, Khurshid**. *Socialism ya Islam* (Socialism or Islam), Karachi, Chiragh-i Rah Publications, 1969.

**Ahmed, Khurshid.** "The Third World's Dilemma of Development", *Non-aligned Third World Annual*, St. Louis: Books International of DHTE International Inc., 1970.

**Alfian.** "Religion and the Problem of Economic Development in Indonesia", *Indonesia Magaine*, No. **9** (1971).

**Amin, Galal A.** *The Modernisation of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries*, 1945-1970, Leiden: E.J. Brill, 1974.

**Arkun, Muhammad**. *Islam Facing Development*, mimeographed paper circulated at JCM European Conference on East-West Relations (November 1974).

**Baster, James**. *The Introduction of Western Economics Institutions into the Middle East, Chatham House Memoranda*, London, Oxford University Press, 1960.

**Baur, P.T.** *Dissent on Development*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1971.

**Beckerman**, Wilfred In *Defence of Economic Growth*, Jonathan Cape, 1974. Bonne, Alfred. *Studies in Economic Development*, Routledge and Kegan Paul, 1960.

**Brenner, Y.S**. *Theories of Economic Development and Growth*, London: George Allen and Unwin, 1966.

**Brus, W.** and **Laski, K.** "Problems in the Theory of Growth Under Socialism", in Robinson (ed.) *Problems in Economic Development.*

**Burton, Henry J.** *Principles of Development Economics*, Englewood Cliffs: Prentice-Hall Inc., 1965.

**Chapra, M. Umar.** *Economic System of Islam*, London: Islamic Cultural Centre, 1970.

**Cook, M.A.** "Economic Developments" in Schacht, Joseph and Bosworth, C.E. (ed.), *The Legacy of Islam*, Oxford, 1974.

**Cook, M. A.** *Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day*, London: Oxford University, 1 970.

**Currie, Lauchim.** *Accelerating Development*, New York: McGraw-Hill (c. 1966).

**Currie, Lauchim.** *Obstacles to Development*, East Lancing: Michigan State University Press, 1967.

**Drewnowsky, J.** *Studies in the Measurement of Levels of Welfare*, Geneva: U.N. Research Institute for Social Development, 1970.

**Falkowski, Meczslaw.** "Socialist Economists and the Developing Countries", *Polish Perspective*, Warsaw, Vol. **X** (March 1967), reprinted in **Shaffer H.G.,** and **Pryble, Jan. S.** (eds.) From *Under-Development to Affluence; Western, Soviet and Chinese Views*, New York: Appleton Century Crofts, 1968.

**Galbraith, John K.** *The Underdeveloped Country*, Toronto: Canadian Broad casting Corpn., 1965.

**Geertz, Clifford.** "Modernisation in a Muslim Society: The Indonesian Case" in Bellah, **Robert N.,** *Religion and Progress in Modern Asia*, New York: The Free Press, 1 965.

**Gustav, Ranis.** "Economic Growth Theory", *International Encyclopedia of Social Sciences*, Vol. **IV**. London: Macmillan, 1968.

**Gustav Ranis.** "Theories of Economic Growth in Capitalist Countries", *Problems in Economic Development*, (ed.) E.A.G. Robinson, London: Macmillan, 1965.

**Hagen, Everil.** *The Economics of Development*, Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, 1968.

**Hahn** and **Matthew.** "Theories of Economic Growth: A Survey", *Surveys of Economic Theory*, Vol. **11**, London: Macmillan, 1965.

**Hakamori, H.** and **Yamashita, S.** "Measuring Socio-Economic Development Indicators, development Paths and International Comparisons", *The Developing Economics*, Japan, Vol. **Xl**, No. **2** (July, 1973).

**Hershlag, Z.Y.** "Growth Models for the Middle-East" in **Cook, M.A.** (ed.) *Studies in the Economic History of the Middle East*, op. cit.

**Hershlag, Z.Y.** *Introduction of the Modern Economic History of the Middle East*, London: Oxford University Press, 1964.

**Hetzler, stanley A.** *Technological Growth and Social Change*, London: Routledge and Kegan Paul, 1969.

**Hodson, H.V**. *The Diseconomics of Growth*, London: Earth Island, 1972.

**Hussaini, S. Waqar Ahmad.** *Principles of Environmental Engineering System Planning in Islamic Culture: Law, Politics, Economics, Education and Sociology of Science and Culture*, Ph.D Dissertation, presented to Stanford University, California, 1971.

**Jama'at-i islami.** Economy Committee Report, Karachi, 1964 (mimeo). Jama'at-i Islami. *Mawudah Ma'ashi Buhran awr Islami Hikmat-i Ma`ishat* (The Contemporary Economic Strategy), Lahore: nd. (1970).

**Johnson, Harry G.** "Comments on Mr. John Vaizey's paper, *The Residual Factor and Economic Growth*, ed., John Vaizey, Paris: OECD, 1964.

**Kindleburger Charless, P**. *Economic Development*, New York: McGraw-Hill, 1965.

**Kregel, J.A.** *The Theory of Economic Growth*, London: Macmillan, 1972.

**Kuznets, Simon**. *Six Lectures on Economical Growth*, Glencoe, Ia: The Free press of Glencoe, 1959.

**Kuznets, Simon.** "Underdeveloped Countries and the Pre-Industrial Phase in the Advanced Countries" in **Agarwala Singh**. *The Economics of Underdevelopment*, Bombay: Oxford University Press, 1958.

**Lange, Oscar.** *Economic Development Planning and International Cooperation*, Cairo, Central Bank of Egypt, 1961.

**Lewis, Arthur.** *The Theory of Economic Growth*, George Allen and Unwin, 1955.

**Martin, Kurt** and **Knapp, John** (eds.) *The Teaching of Development Economics*, Chicago, Aldine, 1967.

**Mawdudi, Abul A'la.** "Islami Nizami Ma'ishat Ke Usul awr Maqasid" (Principles and Objectives of the Islamic Economic Order) in **Mawdudi**: Ma'ashiyat-i Islam, Lahore: 1969.

**Meadows, Dennis**, et al. *The Limits of Growth*, New York: A Potamac Associate Book, Universe Books, 1972.

**Mesarovic, Mahajli** and **Pestel**, *Edward. Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome*, New York: E.P. Dutton, Rev., 1974.

**Millikan, Max F.** "A Strategy of Development" in U.N., The Case for Development, New York: *Praeger Special Studies*, 1973.

**Mishan, E.J.** *The Costs of Economic Growth*, London: Staple Press, 1967.

**Morgan, Theodore**. "Investment Versus Economic Growth", *Economic Development and Cultural Change*, Vol. **17** (April 1969).

**Mynt, H**. "Economic Theory and Development Policy", *Economics*, May, 1967.

**Myrdal Gunnar.** *Asian Drama, An Inquiry into the Poverty of Nations*, London: Allen Lane, 1968, Vol. **III**.

**Myrdal Gunner.** *Value in Social Theory: A Selection of Essays on Methodology*, London: (C. 1958).

**Pajestkr, Joseph.** "Social Dimension of Development", in U.N., *The Case for Development*, op. cit.

**Pearson, Lester B**. *Partners in Development,* London: Pall mall, 1969.

**Prebisch, R.** *Towards a New Trade Policy for Development*, New York: United nations, 1964.

**Rahman, Fazlur.** "The Impact of Modernity on Islam", in **Turji, Edward J.** (ed.) *Religious Pluralism and World Communications*, Leiden: E.J. Brill, 1969.

**Rodinson, Maxime**. *Islam and Capitalism*, London: Allen lane, 1974.

**al-Sadr, M. Baqar**. *lqtisaduna* (Beirut, 1968).

**Schultz, Theodore W**. *The Economic Value of Education*, Columbia University Press, 1963.

**Schultz, Theodore W.** "Investment in Human Capital", *American Economic Review,* Vol. **51**, (March 1961).

**Schultz, et al.** "On Investment in Human Beings", *Journal of Political Economy*. Vol. **20**, No. **4** (1962).

**Schumacher, E. F**. *Small is Beautiful: A Study of Economics as if People Mattered*, London: Blond Briggs, 1973.

**Seers, Dudley.** "The Limitations of the Special Case", in Martin and Knapp, op. cit.

**Seers, Dudley**. *The Meaning of Development, International Development Review*, December, 1969.

**Siddiqi, M.N.** *A Survey of Contemporary Literature on Islamic Economics*, mimeographed paper presented to the International Conference on Islamic Economy, held at Makka (February 1976).

**Siddiqi, M.N.** *Some Aspects of the Islamic Economy*, Lahore: Islamic Publications Ltd., 1970.

**Siddiqi, Na'im.** "Islam Ka Mizani Nazariah-i Ma'ishat", (Islam's Balanced Ideology of Economics) in Chiragh-i Rah: *Socialism Number,* Karachi: 1967.

**Streeton, Paul.** *The Frontiers of Development Studies*, London: Macmillan, 1973.

**U.N.** *The Case for Development*, New York: Praeger Special Studies, 1973, chs.1 to 3.

**UNESCO**. *Main Trends in Human and Social Sciences*, Netherlands: Mouton, 1970.

**Vernon, Raymond.** "Comprehensive Model-Building in the Planning Process: The Less Developed Economics", *The Economical Journal*, March, 1966.

**Viner, Jacob.** "The Economics of development", in **Agarwala** and **Singh**, *The Economics of Underdevelopment*, Bombay: Oxford university Press, 1958.

**Waardenburg, J.D.J.** "Notes on Islam and Development", *Exchange* (Netherlands), 1973.

**Welch, Claude, E.** "The Challenge of Change: Japan and Africa", in **Spior**, **Herbert, J.** *Patterns of African Development: Five Comparisons*, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall Inc., 1967.

World Bank Research Centre and Institute of Development Studies, Sussex. *Redistribution with Growh*, (Hollis Chenery, Montex Ahluwalia, **C. Bell, John Duley** and **Richard Jolly**), London: Oxford University Press, 1974.

World Muslim Congress. "Some Economic Resources of the Muslim Countries", Karachi: Umma Publications, 1961.